من الأيديلوجيا إلى الخطاب: دراسة في المقاربة ما بعد البنيوية لمفهوم الخطاب السياسي

د. أسعد صالح الشملان*

مستخلص

تأتي هذه الدراسة انطلاقا من الإهتمام بمتابعة مستجدات البحث في علم السياسة، وتتناول بالشرح والتحليل صياغة جديدة لمفهوم الخطاب السياسي دفعت بها "مدرسة أسكس لتحليل الخطاب السياسي" ضمن مقاربة مستجدة ترمي إلى اختطاط أفق جديد للتحليل السياسي يتغذى على التطورات المنهجية المعاصرة، ولاسيما المنظور ما بعد البنيوي. ويوضح البحث أن الاهتمام بتطوير مفهوم الخطاب يأتى على خلفية الحاجة لتجاوز مفهوم الأيديلوجيا وقدراته التحليلية المتضائلة لاسيما عند تناول الحركات السياسية الجماهيرية. وتهتم الدراسة بالإستقصاء والحفر المعرفي في الخلفيات والتطورات النظرية والفلسفية القابعة خلف بعض الصياغات المفاهيمية التي تحفل بها نظرية تحليل الخطاب السياسي، متوخية في ذلك ما يساعد المهتم بهذه الوجهة في التحليل السياسي على تيسير مواصلة استيعابه لهذه المقاربة التحليلية.

الكلمات المفتاحية: الخطاب، الأيديولوجيا، الجوهرانية، الهوية السياسية، مابعد البنيوية، اللعبة اللغوية، العلائقية

مقدمـــة

من المعروف أن حقل التحليل السياسي لا يتطور بفعل اكتشاف وقائع جديدة لم تكن معروفة من قبل، وإنما من خلال ابتكار مفاهيم تحليلية واجتراح مقاربات نقدية جديدة لمواجهة الاستعصاءات القائمة في فهم الظاهرة السياسية والحاجة إلى تسليط الضوء عليها بصورة مختلفة عن السائد. فتاريخ التحليل السياسي الحديث هو في المقام الأول تاريخ المقاربات المختلفة والنظريات المتنافسة على سبل تحليل الظاهرة السياسية. وفي هذا المجال فإن تطور التحليل السياسي يختلف – على سبيل المثال– بصورة واضحة عن تاريخ علم الجغرافيا. ولذلك احتل الاهتمام بصياغة المفاهيم التحليلية والحرص على الدقة المنهجية عند تناولها مكانا بارزا

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، الرياض.
E.mail: a_shamlan@hotmail.com

في حقل التحليل السياسي. وضاعف من هذا الحرص أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها المفاهيم الأساسية المستخدمة فيه – كما هو الشأن في العلوم الإنسانية عامة– تتمثل في تباين مدلولاتها وتنوع استعمالاتها.

تبرز مفردة الخطاب Discourse كواحدة من أكثر المفردات المفتاحية شيوعا اليوم في التأليف السياسي بعد انتشارها في المقاربات الأدبية والاجتماعية والثقافية. وفيما يخص التأليف الفكري والسياسي العربي المعاصر كان للمفكر المغربي الراحل محمد عابد الجابري الإسهام الأكبر من خلال كتابه "الخطاب العربي المعاصر" في جعل مفردة "الخطاب" تستقطب حضورا مركزيا في التناول العربي العام للقضايا السياسية والفكرية. استعمل الجابري الخطاب كمفهوم ابستمولوجي جامع لمجمل توجهات الفكر العربي منذ عصر النهضة تأثرا ببروز هذا النوع في صياغة مفهوم الخطاب في حقل فلسفة العلوم والنقد البنيوي للماركسية التقليدية وما صاحبها من مفاهيم مثل القطيعة الإبستمولوجية، و"القراءة التشخيصية"(الجابري، 1985: 8–12). ولا شك أن ذلك كان محاولة تجديدية لأدوات التحليل السياسي العربي تستحق الإشادة رغم تقادمها من منظور التحليل السياسي المعاصر. ما يهمنا أن مصطلح الخطاب سرعان ما تسرب إلى التداول العام بصورة أضفت الغموض والالتباس على دلالته وأدت إلى التعمية على حدود توظيفه في مجال التحليل السياسي. ولعل السبب الرئيس في هذا الالتباس ينبع من عدم الاهتمام بالإلمام بالحاجة النقدية التي دفعت إلى اجتراحه، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى توضيح الخلفيات المنهجية التي تكمن وراء بروزه كأداة تحليلية في المجال السياسي.

نطاق البحث وهدفه وأهميته:

ليس همنا في هذه الدراسة الوقوف على الاستعمالات النظرية الواسعة والمختلفة لمصطلح "الخطاب" كما تبرز في حقول أكاديمية شتى. فلقد تجاوزت مفردة الخطاب في توظيفاتها حقول النقد الألسني والأدبي والثقافي لتشمل، من ضمن تخصصات أخرى، الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، واتخذت معان متباينة حتى داخل هذه الحقول ذاتها مما يجعل من الاستحالة المنهجية ردها جميعا إلى مفهوم عام يحدها حدا مجردا، أو تعريف جامع مانع يضبط توظيفاتها. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه باحث مرموق من أن "نظرية الخطاب هي عبارة عن مصطلح عام generic term ومظلة واسعة تغطي أنواع مختلفة ومتضاربة من نظريات الخطاب. وبالتالي فإنه من الغامض وغير الكافي القول أننا نطبق "نظرية الخطاب" عند الشروع في البحث، وإنما من الضروري تخصيص أي نظرية لتحليل الخطاب يتم توظيفها". (Jørgensen, 2010: 172)

سوف ينصب تركيزنا في هذا البحث على توضيح معالم مفهوم الخطاب وأبعاده كما طورته

"مدرسة أسكس لتحليل الخطاب السياسي" Essex School of Political Discourse Analysis باعتبارها مدرسة تحليلية رائدة ذات نفوذ مستمر في حقل التحليل السياسي تمكنت من بلورة صياغة أصيلة ومركبة لمفهوم الخطاب السياسي، ودفعت به كأداة رئيسة تجلت أهميتها في اسهامات نظرية وإمبيريقية نافذة (Townshend, 2003). ونرى أن السعي لتجاوز الانسدادات النظرية التي وصل لها المفهوم التقليدي للأيديولوجيا في التحليل السياسي المعاصر يشكل المدخل الأكثر فائدة في استيعاب أهمية مفهوم الخطاب السياسي كما اجترحته "مدرسة أسكس"، الأمر الذي سنعرض له بشيئ من التفصيل. وبشيئ من الإختصار– نفصله لاحقا– يمكن القول أن مقاربة " مدرسة أسكس" تنحدر من التنظير ما بعد الحداثي وتسعى إلى اجتراح منهج متجاوز للجوهرانية في التحليل السياسي. ولاشك أن تناول الإنتاج النظري والإمبريقي لهذه المقاربة الصاعدة يتطلب مساحة أوسع بكثير من المتاح في هذا الحيز. وبالتالي سوف تركز معالجتنا الراهنة على الهيكل العام لنظرية الخطاب السياسي وتقاسيمها الرئيسة كما ترتسم في "مدرسة أسكس"، متخذة مسارا تنقيبيا عن دعائمها وأسسها النظرية. ولا بد من الإشارة أن أحدى الصعوبات التي تواجه مثل هذه الدراسة أننا ازاء ابتكار نظري يحمل لغته ومفرداته الخاصة، مثله في ذلك مثل أي جهد ريادي في مجال التحليل السياسي، ويتطلب بالتالي من المتلقي الانفتاح على هذه اللغة ومفرداتها. ويعاظم من اهتمامنا في هذا المسعى غياب دراسات منهجية في علم السياسة بالعربية لهذه المقاربة رغم أن صياغتها لمفهوم الخطاب السياسي، والأدوات التحليلية المرتبطة به، لا تفترض تلازما ضروريا بين البنية العامة للمفهوم وبين محتوى تاريخي أو إجتماعي بعينه مثل المجتمعات الصناعية المتقدمة، بل هي أقرب ما تكون إلى "عدة تحليلية" يمكن عن طريق التفاعل الخلاق– المستوعب للخلفيات النظرية– وليس التطبيق الميكانيكي، الاستفادة منها في استيعاب سياقات مختلفة.

نقد مفهوم الأيديولوجيا:

لم تبزغ نظرية "مدرسة أسكس" لمفهوم الخطاب السياسي فجأة ومن الفراغ، وإنما جاءت كحصيلة لاستيعاب إبداعي لمسارات وتطورات نظرية في حقول علمية عدة، وتوليفها بصورة خلاقة لإنتاج مفهوم جديد للخطاب. ونرى أن السياق الأكثر فائدة في الإضاءة على الخلفيات المنهجية لمفهوم الخطاب كما ارتسم في مقاربة "مدرسة أسكس" خاصة، والتحليل السياسي المعاصر عامة، يتمثل في الانسدادات التي وصل لها مفهوم الأيديلوجيا كأداة رئيسة في حقل التحليل السياسي، خصوصا في التنظير الماركسي.

من المعروف أن الأيديلوجيا لفظ حديث حظي برواج كبير في القرن التاسع عشر للتعبير

عن "علم" جديد هدفه تفسير مصدر الأفكار السياسية و الاجتماعية عن طريق محاولة ارجاعها إلى عواملها الإجتماعية. ولكن سرعان ما اتخذ مصطلح الأيديلوجيا معنيين منفصلين لا يزال تأثيرهما حاضرا. ينصرف المعنى الأول لمصطلح أيديلوجيا إلى ما يمكن وصفه بالمعنى السوسيولوجي المحايد حيث يشير إلى "مجموعة الأفكار والتصورات والقيم التي يحملها عامة الناس حول المجتمع". (سبيلا،1992:32) و تفرع من هذه الصياغة تناولا أكثر شيوعا في التحليل السياسي تشير بموجبه الأيديلوجيا إلى الأفكار والقيم و التصورات التي تحملها جماعة معينة أو هيئة سياسية كالحزب أو الدولة عن المجتمع والتاريخ (العروي، 1988: 42). من الواضح أن هذه الصياغة تحمل معها ثنائيات تقوم على الفصل الماهيوي essentialist في مقاربة تشكيل الهويات السياسية بين الفكر والممارسة، أوضح النقد المعاصر للجوهرانية – كما سنأتي لاحقا– عدم نجاعته المنهجية.

أما المعنى الثاني لمفهوم الأيديلوجيا فقد ارتبط بالنظرية الماركسية وهو ينصرف إلى المقابلة بين الحقيقة والوهم، والنظر إلى الأيديلوجيا على أنها نتاج مجتمع طبقي تعمل فيه كأداة سياسية لخدمة المصالح المادية لطبقة اقتصادية– اجتماعية (عادل ضاهر،2018:461). ومن المعروف أن كارل ماركس (1818–1882) هو من وضع الإطار العام الذي تطور داخله مفهوم الأيديلوجيا كأداة تحليلية داخل النظرية الماركسية وكان له نفوذ ملموس خارجها. ولعل مرد هذا النفوذ الواسع لمقاربة ماركس لمفهوم الأيديلوجيا ما أشار إليه محمد سبيلا من أن تناوله للمفهوم اجتمع فيه "المنظور النشوئي (الأصل الاجتماعي للأفكار) بالمنظور الوظيفي (وظيفة الأفكار في التضليل وتسويغ الوضع القائم وخدمة سلطة المستغلين) وبالمنظور البنيوي (الأيديولوجيا باعتبارها بنية صغرى ضمن البنية الفوقية التي هي انعكاس للبنية التحتية) وبالمنظور التعريفي الماهوي (الأيديولوجيا كأفكار وتمثلات مزيفة للواقع)". (سبيلا ص31–32). وفي المحصلة، كما ذكر العروي، فإن "ماركس هو الذي أعطى لكلمة "إيديولوجيا" الأهمية التي تكتسبها اليوم في كل ميادين البحث." (عبدالله العروي، 1988: 29)

وعند التدقيق في مفهوم الأيديلوجيا المنحدر من ماركس، من زاوية نظر التحليل السياسي لتكوين الهويات السياسية التي تهمنا في هذا البحث، يمكن تلمس ثلاثة افتراضات أساسية نستطيع إجمالها كالتالي: أ) يتمثل جوهر العمل السياسي في الدفاع عن مصالح طبقية، و يقوم به فاعلون سياسيون مدفوعين بإنتمائهم الطبقي؛ ب) تحمل كل طبقة اقتصادية–اجتماعية أيديولوجيتها الخاصة؛ ج) يعبر كل عنصر أيديولوجي بالضرورة عن انتماء طبقي. (Mouffe, 1979: 188) وبالتالي –حسب التقليد الماركسي– فإن العناصر الأيديولوجية مهما زعمت لنفسها العمومية، تظل مرتبطة بمرجعيتها الطبقية الخاصة، وهذا يعني أن اشتراك فاعلين

سياسيين من طبقة في إيديولوجية طبقة أخرى، هو بمثابة وقوعهم في شرك "الوعي الزائف" الذي يعميهم عن مصالحهم "الموضوعية" ويبعدهم عن ما ينبغي أن يكون عليه وعيهم السياسي المطابق لطبيعة انتمائهم الطبقي.

واجه هذا التصور الاختزالي لمفهوم الأيدولوجيا نقدا ومراجعة من داخل الإطار الماركسي ذاته منتجا توجهات جديدة قطعت مع التناول التقليدي له باتجاه مقاربات تجديدية نافذة مثل تلك التي دشنها المفكر الإيطالي "أنتونيو غرامشي" Antonio Gramsci (1891-1937) بتأكيده من خلال مفهوم "الهيمنة" أن الفكر والممارسة ليسا مستويين منفصلين، و إنما جزء من كل علائقي تقصر النظرية الانعكاسية التي تسم الماركسية التقليدية عن الإحاطة به. وفكرته عن" الكتلة التاريخية" حيث الفاعل السياسي يجسد إرادة جماعية هي محصلة لعملية دمج سياسي لقوى وعناصر مختلفة يجمعها رؤية لا يمكن اختزالها لموقع اجتماعي بعينه أو اعتبارها (بصورة قبلية) تعبيرا عن طبقة أو شريحة اجتماعية دون غيرها (Laclau & Mouffe, 2001:67-68). وطور المفكر الفرنسي لوي ألتوسير Louis Althusser (1918-1990) إسهامات غرامشي في نقد النظرية التقليدية للإيديولوجيا من خلال مفهومه عن "الممارسة الأيديلوجية" التي أكدت على الأبعاد المادية والمؤسسية للإيديولوجيا، "بمعنى أنها ليست فقط مجموعة أفكار أو قيم أو تمثلات أو رموز، بل إن كل هذه الأشكال التعبيرية تتشخص في مؤسسات تتولاها بالاعداد و التعهد وتتولى أمر تشذيبها وتوزيعها على نظام اجتماعي واسع " (سبيلا،1992: 69). ولكن على الرغم من أهمية هذه الإسهامات النوعية، إلا أنها، كما يشير لاكلاو وموف، بقيت في إطارها الأوسع حبيسة للنظرة الاختزالية (reductionist) التي أحاطت بالمفهوم في النظرية الماركسية وقوامها النظر للأيديلوجيا باعتبارها جزء من البنية الفوقية للمجتمع محكومة في *المقام الأخير* من حيث طبيعتها وفعاليتها ببنية أساسية تمثل المناط الرئيسي للتغيير السياسي البنيوي(Laclau & Mouffe, 2001: 69) ..

وعلى نطاق منهجي أوسع، تعرض مفهوم الأيديلوجيا إلى نقد متزايد لأسسه الإبستمولوجية ونجاعته التحليلية، وأكد الحاجة إلى تجاوزه. فلقد أخذ هذا النقد المتعاظم على مفهوم الأيديولوجيا حمولته الميتافيزيقية القائمة على فكرة المقابلة بين الحقيقة والوهم، وحمولته الوضعانية القائمة على المقابلة بين العلم والأيديلوجيا. ويمكن تلمس هذا النقد الواسع والتحفظ الإبستمولوجي عند مفكرين من مشارب مختلفة مثل عبدالله العروي الذي لم يتردد في ختام دراسة مهمة حملت عنوان "مفهوم الأيديلوجيا" بالنصح بالاستغناء عنه (العروي، 1988: 127)، وميشيل فوكو الذي قدم تحفظات أساسية على النجاعة المنهجية للمفهوم. ولقد أجمل

فوكو بصورة فعالة النقد المنهجي الذي انصب على مفهوم الأيديلوجيا بقوله:

يبدو لي أن مصطلح الإيديولوجيا يصعب استعماله لثلاثة أسباب: السبب الأول هو أن الأيديولوجيا، شئنا أم أبينا، هي دوما في حالة تعارض ضمني مع شيئ سيكون هو الحقيقة. والحال أني أعتقد أن المشكل ليس هو الفصل بين ما ينتمي إلى العلم وإلى الحقيقة، في خطاب ما، وبين ما قد يتعلق بشيئ آخر، بل المشكل هو أن نرى كيف تنتج تاريخيا بعض تأثيرات الحقيقة داخل خطابات ليست لا صحيحة ولا خاطئة في حد ذاتها. والعائق الثاني هو أن مصطلح الإيديولوجيا يحيل ضرورة على ما يبدو إلى شيئ هو بمثابة الذات. وثالثا: الإيديولوجيا في موقع ثانوي إلى شيئ يتعين أن يشتغل بالنسبة لها على أنه بنية تحتية أو محدد اقتصادي، مادي...الخ. من خلال هذه الأسباب الثلاثة يبدو لي أن الإيديولوجيا مدلول لا يمكن استعماله بدون احتياط. (فوكو، ص38)

ما يهمنا هو التأكيد على أن النقد الجذري لمفهوم الأيديلوجيا وما بلغه من انسدادات نظرية كأداة تحليلية، والسعي نحو صياغة مفهوم بديل يتجاوز قدراته التحليلية المتضائلة خصوصا عند تناول الحركات السياسية الجماهيرية، كان له تأثير بالغ في حقل التحليل السياسي، وشكل في حالة "مدرسة أسكس"، حافزا على بلورة جديدة لمفهوم الخطاب السياسي كإزاحة لمفهوم الأيدولوجيا.

صياغة مفهوم الخطاب في مدرسة أسكس:

دشن أرنستو لاكلاو وشانتال موف في دراسة رائدة (Laclau & Mouffe, 2001) نقطة انطلاق بالغة الأهمية لمقاربة جديدة لمفهوم الخطاب في التحليل السياسي المعاصر، شكلت النواة النظرية الصلبة لما بات يعرف " مدرسة أسكس لتحليل الخطاب السياسي"(سيتم الإشارة لها "مدرسة أسكس"). وتنطلق هذه النظرية من عدم الرضا عن النماذج التفسيرية التي هيمنت على حقل التحليل السياسي كما تجسدها المدارس السلوكية والبنائية الوظيفية والخيار العقلاني والتحليل الطبقي للظاهرة السياسية، والسعي بدلا من ذلك لبناء مقاربة بديلة عن طريق اجتراح مفهوم جديد للخطاب السياسي تنهل من التنظيرات ما بعد البنيوية (Arditi, 2007:17) . ولقد أتبع لاكلاو (1935-2014)، الذي يعتبر رائد "مدرسة أسكس"، هذا المسعى ببحوث متعمقة انشغل فيها بتأسيس مقاربة غير جوهرانية، ما بعد حداثية للسياسة والفعل السياسي، إرتقت به إلى مصاف كبار المفكرين المعاصرين (جون ليشته، خمسون مفكرا أساسيا معاصرا، 2008: 387-395). وفي معرض نعيها للاكلاو، أشارت جريدة الغارديان أن مساهماته النظرية تجاوزت في نفوذها الدوائر الأكاديمية إلى التأثير الملموس على السياسيين والناشطين، خصوصا في أوروبا وأمريكا اللاتينية (The Guardian, 23 May, 2014)

ومن المفيد الأخذ في الحسبان أن مفهوم الخطاب كما اجترحته "مدرسة أسكس" يقع ضمن شبكة من الابتكارات المفاهيمية المتعاضدة التي تتقاطع فيها علوم ومقاربات متعددة مستمدة من طروحات مستجدة في علم السياسة والفلسفة المعاصرة واللسانيات وعلم النفس التحليلي وغيرها. فهي مقاربة تنهض على ما أسماه العروي "التناهج" (العروي 2017: 81)، أي التعاون العضوي بين التخصصات المختلفة لانتاج مقاربة جديدة مركبة. ولفرز تمايزها، ينبغي التشديد أن نظرية الخطاب كما بلورتها "مدرسة أسكس" هي مقاربة في التحليل السياسي. هذه العبارة جديرة بالتسجيل لأنها تشد الانتباه إلى حقيقة أننا بصدد توجه نظري يسعى إلى بلورة إجابات على أسئلة أساسية ما فتئت تشغل اهتمام العاملين في مجال التحليل السياسي. فعلى الرغم من أننا يمكن أن نجد بعضا من أدوات هذه النظرية، موظفة بصورة تبدو مشابهة في حقول أخرى ولاسيما النقد الأدبي والثقافي، إلا أن خصوصية بناءها للمفهوم تنطلق من حقيقة سعيها للتصدي من خلال هذه الصياغة لقضايا عويصة في التحليل السياسي مثل العلاقة بين ما ينتمي إلى عالم الأقوال والذهنيات وما ينتمي إلى ميدان الأفعال والسلوك السياسي وتأثير كل منهما في انتاج الظاهرة السياسية. هذه تساؤلات أساسية ذات طبيعة نظرية لا يملك التحليل السياسي تجاهلها، وشكلت بالفعل تحديات منهجية كانت ولاتزال تشغل العاملين فيه، ويمكن تلمسها في إشارة دياب إلى أن العلاقة بين الممارسات السياسية والنشاط الفكري الأيديولوحي "لايزال تحليلها أو معرفتها النظرية والتطبيقية بدائية وغير متقدمة من الناحية العلمية"(دياب، سيد قطب، 1988م: 137)

لعل نقطة البداية في استيعاب هذه المقاربة المستجدة تكون من خلال التشديد، منعا لسوء الفهم، أن الخطاب في صياغة " مدرسة أسكس" للمفهوم لا يشير حصرا إلى الكتابة والقول الملفوظ كما توحي به المفردة في استعمالها المعتاد. وإنما تعتمد على فتح باب الدلالة لمصطلح الخطاب –كما سنشرح لاحقا– بما يتجاوز المعنى اللغوي الشائع إلى معنى مفاهيمي ينصرف إلى "إطار علائقي جامع يرتبط فيه بصورة عضوية عناصر لغوية وغير لغوية" (Laclau, 2005: 13). فمقاربتهم تعتمد على تجاوز المعنى اللغوي الشائع إلى معنى اصطلاحي هو بمثابة مجاز يقوم على تحوير خلاقcatachresis يقطع مع الإحالة إلى المعنى الحرفي (Critchley et al., 2012: 265, Howarth, 2015: 100). ففي دراستهما عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والتحول الديمقراطي الذي أعقبه بإعتبارها "خطابات" وظف ديفيد هاورث وأليتا نورفا في دراسة نافذة مفهوم الخطاب المستمد من " مدرسة أسكس" ليشيرا به إلى إطلاق سياسات اقتصادية وممارسات أمنية وإقامة مؤسسات ثقافية (Norval & Howarth, 2016). وتقوم الفكرة الأساسية لهذا التحوير على أن المنطق الذي يحكم النظام اللغوي والذي

كشف عنه العلم الحديث للغة، كما دشنه عالم اللغويات السويسرية فرديناند دي سوسيور (1857-1919) والذاهب إلى أن الاختلاف بين العناصر المكونة للبنية اللغوية، والعلاقة التي تنشأ بينها، وليس المعنى المستقل لكل منها، هو ما ينتج دلالاتها، (كلر، 2000: ص83) هو ذات المنطق العلائقي الذي يحكم البنى الإجتماعية والسياسية الدالة. فالأخيرة تحمل نفس الآلية (mechanism) العلائقية في تحديد دلالاتها. ومن المعروف أن إطروحة سوسيور حملت تأثيرا بالغا على مجمل الفكر في القرن العشرين وحتى اليوم من خلال تأكيدها على النظر إلى مسألة المعنى والهوية "من حيث بعدها العلائقي (Relational) أكثر من تشديدها على البعد الجوهري". (ليتشة،2008: ص13). ويمكن القول إذا ما أردنا كبديل عن مسمى "نظرية تحليل الخطاب السياسي" أن نطلق على مقاربة "مدرسة أسكس": "المقاربة العلائقية لتكوين الهويات السياسية". ولاشك أن هذه الإزاحة المتمثلة بالاسترشاد بالمنطق الذي يحكم إطار نظري في فهم إطار نظري آخر ليست فريدة بل هي موجودة في عدد من المقاربات في التحليل السياسي. وكما يشير هوارث نجد أن منظري مقاربة "الخيار العقلاني" قاموا بنمذجة السلوك السياسي على نمط سلوك الشركات التجارية والسوق الحرة، كما أن نماذج الاتصالات في الدراسات الإعلامية تم توظيفها لتطوير بعض المقاربات البنيوية للسياسة.(Howarth, 2013:2-3)

نحو تحليل سياسي يتجاوز اشكالية الجوهرانية:

تنطلق مقاربة " مدرسة أسكس" في صياغتها لمفهوم الخطاب السياسي من إطار عام يتصل بإشكالية تجاوز الجوهرانية، وهي إشكالية – كما سنشرح لاحقا- مثلت أرضية أساسية للفكر المعاصر. ويمكن القول أن إنتاج مقاربة " مدرسة أسكس" لمفهوم جديد للخطاب السياسي تمثل وجها من وجوه تفاعلها النظري المتقدم مع النقد المعاصر للجوهرانية والعمل على سحبه إلى حقل التحليل السياسي بعد أن أكد هذا النقد حضوره في حقول النظر الفلسفي و النقد الأدبي والثقافي(Laclau, 2010:99) . قصارى القول، انصب المسعى الرئيس لمقاربة "مدرسة أسكس" على صياغة مفاهيم جديدة في حقل التحليل السياسي تكون مواكبة للابتكارات النظرية التي أفرزتها التطورات الفكرية والمنهجية المعاصرة.

يستمد الموقع المركزي الذي تعطيه " مدرسة أسكس" لمفهوم الخطاب أهميته من التأكيد على الطابع التاريخي والمتحول لمعنى الأشياء. وحسب لاكلاو وموف، لا يشكل هذا الأمر اكتشافا يمكن الوصول إليه في أي فترة تاريخية سابقة، ولكنه مرتبط بصورة عميقة بديناميكيات الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة (Laclau, 2010:118). ففي المجتمعات التي اتسمت بمستوى منخفض من التطور التكنولوجي، حيث اعادة انتاج الحياة المادية يتم من خلال ممارسات ذات طابع تكراري، اتسمت المسارات الخطابية التي انتظمت من خلالها الحياة

الإجتماعية بقدر كبير من الإستقرار. وأدى هذا الأمر إلى هيمنة الفهم بأن "معنى" الأشياء، والذي هو بناء إجتماعي، يعود إلى الأشياء ذاتها. ولم يكن بالتالي غريبا أن يشكل انتفاء الوعي التاريخي وسيطرة فكرة عالم يستمد انتظامه وطبيعته من قوالب جوهرية عصية على التحول النوعي الإطار العام للفكر التقليدي للعالم قبل –الحديث. أما العصر الحديث، فإنه اتسم بالكشف المطرد عن الطابع "التاريخي" للعالم، بفعل التغيرات التكنلوجية المتواصلة، وما يطلقه النظام الرأسمالي بديناميكيته غير المسبوقة من تحولات متسارعة، كان من مفاعيلها التخلخل المستمر للبنى التقليدية وأطرها الخطابية وتحولاتها المستمرة. وبهذا المعنى يمكن النظر للفكر المعاصر بمجمله على أنه محاولة للتعامل مع هذا الإدراك المتزايد للحاجة إلى تجاوز الإطار الجوهراني الذي يدور في فلكه التقليد الفلسفي العريض منذ أفلاطون وأرسطو وصولا إلى القرن العشرين وامتداداته في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومن ضمنها حقل التحليل السياسي. ولعل نقطة القوة الرئيسة في مقاربة "مدرسة أسكس" تصديها الخلاق لتبيان الأهمية المنهجية للتطورات الفكرية المعاصرة والبناء عليها لإثراء حقل التحليل السياسي كان أحد ثمراته صياغة مفهوم جديد للخطاب السياسي. وكما يوضح لاكلاو فإن مفهوم الخطاب السياسي تم تشييده بكيفية متماسكة من مصادر نظرية ومنهجية متعددة، أهمها "مقاربة هيديغر للفنومنولجيا، مفهوم فيتغنشتين عن اللعبة اللغوية، وما بعد–البنيوية"، ولعل الأخيرة تملك "التأثير الأكبر على مقاربة أسكس لتحليل الخطاب".(Howarth, Norval and Stavrakakis, 2009: 10) .

وإذا كان العمل على تجاوز الجوهرانية قد شكل مسعى له حضور مركزي في الدراسات الفلسفية والنظرية المعاصرة ابتداء من نيتشة، فإنه ما لبث ان انسحب إلى حقول شتى، ولاغرابة في ذلك. فكما أوضح فوكو فإن إشكالية الجوهرانية تخترق العلوم الإجتماعية و الإنسانية برمتها(Laclau and Howarth, 2015:2–3). والمقصود بتجاوز الجوهرانية تقويض التعارض الثنائي binary opposition الذي أقامه التفكير الفلسفي المنحدر من أفلاطون في تعيين هوية الأشياء بين الجوهري والعارض، حيث يشير جوهر Essence الشيئ إلى "مجموع الخصائص الضرورية التي تشكل هويته"(Bocock, 1987:112) . إنها ماهيته التي تمثل حقيقة وجوده وجوهره، ومن ثم فهي تقابل "العرض" Contingent، أي ماهو متحول وطارئ من الصفات التي يحملها. فالجوهر هو ما قام بنفسه و تعين بماهيته وبالتالي بات يحمل صفة الضرورة فبدونه لايكون الشيئ هو ذاته، أما العرض فهو صفة ظرفية، طارئة، سمتها الأساسية التحول. فالقول ان وجود كينونة متعينة هو وجود عرضي يعني "أن جوهرها لا يتضمن بالضرورة وجودها" (Laclau, 2010:19) . فشروط وجودها خارجة عنها، أي أنها موجودة ولكن ليس بحكم الضرورة.

يقوم النموذج العام للجوهرانية عند سحبه إلى نطاق التحليل السياسي على افتراض وجود عامل جوهري، مثل الطبيعة البشرية أو القاعدة الاقتصادية أو البنية الثقافية أو القوانين التاريخية، يتم تثبيته كمركز يحمل طابع الضرورة ويملك القدرة على تأطير مجمل الواقع السياسي والاجتماعي بصورة قبلية a priory . ومن هذا المنطلق لم تسلم مجمل التوجهات السائدة في حقل التحليل السياسي من الوقوع في شرك الجوهرانية essentialism. ولتوضيح هذه المسألة تشير آنا ماري سميث إلى أن الماركسية التقليدية –على سبيل المثال– نظرت الى الطبقة بإعتبارها جوهر كل هوية سياسية–إجتماعية. وعندما تكون هناك اختلافات أو تباينات بين الفاعلين المفترض انتمائهم لنفس الطبقة، لا يتم اعتبار هذه الاختلافات– القومية، الإثنية، الجندرية (Gender)– وغيرها، ذات تأثير على الجوهر الطبقي لهذه الهويات، بل، ينظر بصورة قبلية، للطبقة على أنها تكونت بصورة خالصة بفعل موقعها البنيوي داخل نمط الإنتاج الاقتصادي (Smith, 2003: 85). وعلاوة على ذلك، فحسب النظرية الماركسية التقليدية، فإن المصالح"الموضوعية" لفئة تنتمي إلى الطبقة العاملة هي في نهاية المطاف متماثلة مع مصالح أي فئة أخرى تنتمي بنيويا لنفس الطبقة بصرف النظر عن الاختلافات الأخرى فيما بينها (ومن هنا جاء الشعار الشهير للأحزاب الشيوعية حول العالم الذي أطلقه ماركس وأنجليز في البيان الشيوعي: يا عمال العالم اتحدوا!). فالاختلافات غير الطبقية يتم النظر إليها على أنها اختلافات عارضة contingent بالنسبة لجوهر essence الهوية المتمثل بالطبقة. وبالتالي هناك افتراض قبلي بوجود حد فاصل بين الإختلافات الطبقية وغير الطبقية بصورة تجعل الجوهر الطبقي للهوية محميا من أي تأثير أساسي للاختلافات غير الطبقية. ويمتد هذا النمط من المقاربات الجوهرانية إلى أنماط أخرى من التحليل والتنظير السياسي والإجتماعي. فعند أصحاب المدرسة النسوية التقليدية مثلا فيتم اعتبار الانتماء الجندري Gender جوهر الفاعل السياسي، وهلم جرا. وكبديل منهجي، وفي موازاة تقويضها للمقاربة الجوهرانية للهوية السياسية، انتجت " مدرسة أسكس" صياغة بديلة تقوم على أساس الإنتاج الخطابي للهوية. وهذه الفكرة هي بمثابة تطوير لفكرة ألتوسير عن "الاستدعاء الأيديولوجي" Interpellation الذي يتحول بموجبه الفرد إلى ذات أو فاعل subject. ومن المعروف أن ألتوسير استلهم الفكرة من مفهوم فرويد عن "التماهي"Identification والتي قطعت مع الافتراض الجوهراني للهوية كمعطى طبيعي، ونظرت إليها باعتبارها عملية "يتمثل الشخص بواسطتها أحد مظاهر، أو خصائص أو صفات شخص آخر، ويتحول، كليا أو جزئيا، تبعا لنموذجه".(جان لابلانش و ج.ب. بونتالياس، 2002:198). ويفضي مفهوم التماهي في توظيف مقاربة "مدرسة أسكس" له إلى إزاحة فكرة الفاعل الأيديلوجي الموحد واستبدالها بفكرة مراكز الفاعل subject positions حيث تتوزع شخصية الفرد على

عدد من الأدوار الإجتماعية تنتجها تماهيات مع خطابات ليست بالضرورة مرتبطة تلقائيا مع بعضها. فلا ارتباط ضروري بين مركز الفرد الإقتصادي أو خلفيته الإثنية أو انتماءه الديني الخ... من جهة، والتعبير السياسي الذي يستقطبه في المجال العام من جهة أخرى. فالعلاقة بينهما تحمل صفة الارتباط الطارئ (غير الجوهراني)، الناتج عن فعل سياسي يملك طابعه المستقل، حيث السياسة تشير إلى فعل خلاق يملك القدرة على انتاج معان وهويات جديدة من خلال تحوير معطيات قائمة.

تندرج ضمن الاطار العام لتجاوز الجوهرانية ثلاثة أفكار أساسية تشكل الأرضية النظرية في انتاج "مدرسة أسكس" لمفهوم الخطاب السياسي. تنصرف هذه الأفكار الأساسية إلى: (أ) أي تشكيل أو ترتيب اجتماعي له بالضرورة *معنى* **meaningful**؛ (ب) مؤدى عملية تحليل الخطاب السياسي هو تجاوز عملية الوصف الإمبيريقي للوقائع **facts** إلى الكشف عن شروط إمكان ظهور هذه الوقائع؛ (ج) الخطاب هو إطار علائقي جامع يربط بصورة عضوية عناصر لغوية وغير لغوية (مفهوم اللعبة اللغوية). ونتناول فيما يلي بالشرح والتحليل هذه الأفكار المركبة.

1. أي تشكيل او ترتيب اجتماعي له بالضرورة *معنى* **meaningful**:

تنطلق مقاربة "مدرسة أسكس" في انتاجها لمفهوم غير جوهراني للخطاب من التفريق الذي تقيمه ظواهرية **Phenomenology** هيدغر بين كينونة **(being)** الشيء أي معناه ودلالته وهو أمر متحول وتاريخي، وبين وجود الشيء **(existence)** وهو ليس كذلك (Laclau, 2010:103). وعلى مستوى أقل من التجريد يشير التفريق الكينونة والوجود إلى التمييز بين الواقعة **fact** ومعناها **sense**. ويقع هذا التفريق في جذر المقاربات البنائية **Constructivist approaches** القائمة على التمييز بين الحقيقة المادية والحقيقة الاجتماعية، وشكل نقطة انطلاق لعدد من الصياغات النظرية المستجدة ذات الحضور المتنامي في علم السياسة والعلاقات الدولية (Jorgensen, 2010:160) .وفي نظرية تحليل الخطاب تجسد مؤدى هذا التفريق في اعتبارها أن "جميع الموجودات والأفعال تحمل معنى يسبغها عليها اندراجها في سياقات تاريخية وإجتماعية محددة"(Howarth, Norval and Stavrakakis, 2009:2) . فدلالات الأحداث و الأفعال مشروطة بسياقات تنتظمها وتشكلها وليست حاملة لمعان قارة فيها. الأشياء لا تفسر نفسها بنفسها، البشر يفعلون ذلك ضمن سياقات تاريخية محددة. ومعنى الأفعال ليس ثاويا داخلها إنما يتم بناؤه اجتماعيا وسياسيا. وعلى سبيل المثال، لطالما أثارت السياسات النيوليبرالية في غير بلد اصطفافات سياسية قوامها التنازع في تفسير هذه السياسات بين أهميتها للصالح العام وضرورات التكيف الإقتصادي، وبين النظر لها كأدوات لخدمة المصالح

الخاصة على حساب مصالح القطاع العريض من الناس. ويقدم التنازع المشهود في بعض السياقات على تعريف وقائع العنف بين نسبتها إلى ظواهر سياسية مثل الإرهاب أو النظر إليها بإعتبارها مقاومة مشروعة مثالا آخر. وتحمل الأزمة السياسية الدائرة في الولايات المتحدة حول الجدار الذي تزمع إدارة الرئيس ترمب تشييده على الحدود الأمريكية- المكسيكية والتي أدت إلى اغلاق جزئي للحكومة الأمريكية أواخر العام 2018م مثالا حيا إلى ما ترمي إليه نظرية الخطاب. فحقيقة الجدار المادية لم ترتبط بمعنى واحد يشع منها، بل معان متعددة ومتنازعة على ما يمثله الجدار. فهناك من رأى فيه اجراء عملي لحماية الولايات المتحدة من الهجرة غير المشروعة، في مقابل من نظر إليه بإعتباره رمزا للتنكر للقيم الديمقراطية الأمريكية وتناميا خطيرا للمشاعر العنصرية؛ فيما اعتبره آخرون علامة على العجز عن الوصول إلى حلول ناجعة لمشكلة قائمة وهدرا للموارد وهلم جرا... (Becker, 2018:1-13). هذه المعاني المتنازعة ينتظمها خطابات هي محل اهتمام نظرية تحليل الخطاب السياسي. ومن المهم الاستدراك أن فكرة تشكل المعنى داخل سياق خطابي لا علاقة له البتة بفكرة الفلسفة المثالية التي ارتبطت بإسم الفيلسوف الإنجليزي جورج بيركلي (1685-1753م) الذاهبة إلى عدم وجود الأشياء خارج نطاق التمثيل الذهني لها. وإنما تنبثق فكرة البناء الخطابي للمعنى من رفض القول أن معاني الأشياء تنبثق من داخلها وبصورة مستقلة عن السياقات التي تشكلها وتظفي التفسيرات عليها. فالجدار على الحدود الأمريكية- المكسيكية كما في مثالنا السابق هو حقيقة مادية، ولكن معناه السياسي لا ينبثق بصورة تلقائية عن هذا الوجود المادي. من الواضح أن مقاربة "مدرسة أسكس" تقف على النقيض من التوجه الوضعاني الذي هيمن على جزء غير يسير من حقل التحليل السياسي حيث الاعتقاد بالانطلاق من الوقائع facts باعتبارها حاملة لمعان قارة. فنظرية الخطاب السياسي تجعل من الصراع حول معنى الوقائع في قلب العملية التحليلية، وتأخذ منحى منهجيا مختلفا عن المقاربات القائمة على النقد الأيديولوجي، فمناط تحليلها ما وصفه فوكو بتأثيرات الحقيقة Truth effects أي ما يعتقد الفاعلون الاجتماعيون أنه حقيقي وما يفعلونه بموجب هذا الاعتقاد بصرف النظر عن صحته الإمبريقية. ونرى في هذا النهج توسيع لدائرة البحث في آليات تكوين الهويات السياسية فهو يستبطن، على سبيل المثال، مقاربة جديدة لموضوع فكرة المؤامرة ليس بإعتبارها وهما يفضحه المحلل السياسي ولكن بإعتبار تأثيراتها الفعلية في تشكيل مسار الأحداث السياسية عند سيطرتها على تفكير قطاع من الفاعلين السياسيين.

2. تحليل الخطاب السياسي باعتباره مقاربة تتجاوز وصف الظاهرة السياسية إلى الكشف عن شروط إمكانها:

تتصل الفكرة الأساسية الثانية في مقاربة " مدرسة أسكس" لمفهوم الخطاب بصدورها عن المنظور المتسامي(الترانسيندنتالي) Transcendental القائم على تجاوز عملية الوصف الإمبيريقي للوقائع إلى الكشف عن شروط امكان ظهور هذه الوقائع. ولعل مفهوم البراديغم الذي استخدمه توماس كون لتفسير منطق الكشف العلمي وحظي بتأثير واسع (كون، 2007)، ومفهوم " المنظومة" عند فوكو (أباه، 1994 :119-118) يمثل توظيفا بارزا لهذا المنظور على صعيد الكشف عن الخلفيات القابعة وراء التحولات العلمية والفكرية. فالمنهج البحثي الترانسيندنتالي، الذي يعود بجذوره إلى اطروحات كانط (1724م-1804م) حول المسبقات الذهنية أو ما أسماه " بنية العقل"، ترى العملية المعرفية متعالية على الحصر في حدود وصف الوقائع facts والمعطيات، وإنما تدور تساؤلاتها المنهجية حول ما الذي يجعل هذه المعطيات ممكنة وقابلة للتحقق. ففي حقل التحليل السياسي يصبح السؤال الترانسيندنتالي كما تدفع به نظرية الخطاب هو ليس ماهي الطبقات الاجتماعية المكونة لمجتمع ما؟ والذي يفترض ان الانقسام الطبقي أمر طبيعي. وإنما ماهي شروط امكان أن يُعرْف مجموعة من الناس أنفسهم على أنهم ينتمون لطبقة بعينها ويتصرفون سياسيا على هذا الاساس؟ وبالتالي، وعلى سبيل المثال، إذا كانت المقاربة الماركسية للهويات السياسية الجمعية تنظر الى الطبقة الحاملة لهويتها الخاصة والتي تتضمن "مصالح موضوعية"، إقتصادية وسياسية، على اعتبار أنها من ضرورات الإنقسام الإجتماعي في النظام الرأسمالي، فإن المقاربة التراسدنتالية، المناهضة للجوهرانية الثاوية في المقاربة الماركسية، ترشدنا إلى أن التقسيم الطبقي بالمعنى الذي أرادته النظرية الماركسية هو أحد التقسيمات الممكنة ولكن غير الضرورية أو الحتمية. وهكذا بالنسبة بالنسبة للمقاربات الأخرى المنطلقة من الأولوية الجوهرانية والأنتلوجية للإنتماءات الإثنية أو الطائفية أو القومية في صياغة هويات الفاعلين السياسين مثل الهوية السياسية القومية أو الطائفية، إذ يخالها الإنطباع الجوهراني بأنها هوية " طبيعية" وحتمية لجماعة من الناس فيما يكشف النظر النقدي المتجاوز للجوهرانية أنها ليست أكثر من أحد الممكنات التي أنتجتها صيرورة تاريخية بشروط امكان جائزة، بالتالي فهي هوية متحولة قابلة للتغير والنقض والاستبدال. ولكن من المهم التأكيد على ان شروط الإمكان في نظرية الخطاب ليست ثابتة بشكل مسبق و لاتاريخية كما هو الحال في بنية العقل عند كانط، ولكنها خاضعة للمنافسة و الصراع السياسي و التحولات التاريخية. وبذلك، كما يشير تورفنغ، (Torfing, 2003:10) فإن شروط الإمكان بالنسبة لنظرية الخطاب تأخذ طابعا "شبه ترانسيندنتالي"، بمعنى أنها تؤدي وظيفة

بنيوية رغم طبيعتها الجائزة أو التاريخية. ويمكن التمثيل على فكرة المفهوم شبه الترانسيندنتالي- الذي يذكر بمفهوم فوكو عن الزوج الإمبريقي/ الترانسيندنتالي كأحد خصائص الحداثة(Foucault,1973:318-322) - بالإحالة إلى وقائع امبريقية اكتسبت القدرة على تجاوز سياقها التاريخي الخاص وطابعها الإمبريقي لتعمل بمثابة إطار عام لتطورات مطردة لاحقة كما هو الحال مع فكرة "حقوق الإنسان" أو فكرة المساواة الحديثة كما دشنتها الثورة الفرنسية والتي وجد فيها توكفيل Tocqueville أفقا متحركة للحداثة السياسية في الغرب فيما أسماه "الثورة الديمقراطية"(Laclau & Mouffe, 2001:155) .

3. مفهوم اللعبة اللغوية:

تستلهم " مدرسة أسكس" النقد المعاصر للجوهرانية في فلسفة اللغة وتوظفه بصورة خلاقة لإنتاج مفهوم للخطاب يتجاوز التفريق الدارج في دراسة الحركات السياسية الجماعية بين الممارسة السياسية و"الأيديلوجيا" التي تحملها وهو تفريق قائم على الفصل التقليدي بين " الأفكار التي يحملها الناس وبين الممارسات التي يقومون بها"(Laclau, 2005:13) . و في هذا المسعى، تبني" مدرسة أسكس" على مفهوم "اللعبة اللغوية" الذي طوره الفيلسوف النمساوي لدويغ فيتغنشتاين Wittgenstein (1889-1951)، الأمر الذي يتطلب منا الوقوف على ما ينصرف إليه هذا المفهوم والكيفية التي تم بها توظيفه في بناء مفهوم الخطاب السياسي.

انتشر مصطلح اللعبة اللغوية language game بفعل النفوذ الذي حظيت به نظرية فيتغنشتاين حول اللغة وارتبط باسمه حتى بات لا يذكر أحدهما إلا واستدعى الآخر. ومن الضروري، لرفع التباس واسع، الإشارة إلى أن مفردة "اللعبة" ذات الحضور المتنامي في ميادين كثيرة كما يشهد على ذلك شيوع عبارات مثل اللعبة الديمقراطية واللعبة السياسية واللعبة الإنتخابية الخ... لا تحيل إلى المعنى اللغوي المعتاد لكلمة "لعبة" الموحية بالعبث أو التسلية أو انعدام الإنتظام، وإنما تؤشر إلى منحى منهجي حديث يرى أن مجاز اللعبة بما يحيل له من فكرة قيام نشاط معين على قواعد عرفية تحكمه (مثل لعبة الشطرنج) يساعدنا على مقاربة ظواهر اجتماعية بإعتبارها محكومة بضوابط يمكن استشفافها منهجيا دون الحاجة إلى البحث عن تفسير جوهراني لها(Harris, 2016:xi) . فمفهوم اللعبة اللغوية عند فيتغنشتاين يشير إلى "الكل الذي تكونه اللغة والأعمال التي تنضوي تحتها"(فتغنشتاين، 2007م: ص 124)

ولقد جاء تطوير" مدرسة أسكس" مفهوم اللعبة اللغوية وجعله حجر زاوية في صياغة مفهوم الخطاب السياسي في معرض نقدها لمفهوم فوكو عن الخطاب من زاوية عدم اتساق التمييز الذي يقيمه بين الخطابي وفوق الخطابي extra discursive. يشرح لاكلاو الأهمية البالغة

لمفهوم "اللعبة اللغوية" في بناء مفهوم الخطاب السياسي من خلال المثال التالي المستوحى من فتغنشتاين:

لنفترض أنني أقوم ببناء جدار مع عامل بناء. في لحظة ما أقوم بالطلب من زميلي بمناولتي قطعة بناء وأقوم برصها على الجدار. الفعل الأول–طلب قطعة البناء– هو لغوي؛ الفعل الثاني– اضافة قطعة بناء للحائط– هو فوق لغوي extra linguistic، ولكن هل تمت الاحاطة بحقيقة الفعلين عند رسم خط فاصل للمقابلة بينهما باعتبارهما ينتميان إلى ماهو لغوي وغير لغوي؟ من الواضح أن الاجابة بالنفي، لأنه على الرغم من الاختلاف بينهما بموجب هذا التفريق يظل الفعلان يشتركان في حقيقة أنهما جزء من عملية كلية هي بناء الحائط. وبالتالي يبرز السؤال عن كيفية توصيف هذه العملية الكلية التي بموجبها يكون كل من طلب قطعة البناء ووضعها على الحائط عبارة عن مكونات جزئية داخلها؟ من الواضح أنه إذا كانت هذه الوحدة الكاملة تتضمن عناصر لغوية و أخرى غير لغوية، فإنها لا تكون بذاتها إما لغوية أو فوق لغويةextra linguistic؛ ولكنها سابقة على هذا التفريق. أن هذا الإطار الجامع الذي يضم داخله بصورة مترابطة عناصر لغوية و غير لغوية هو ما نطلق عليه بالخطاب. (Laclau, 2010:100).

وبالتالي عند تناول "الخطاب" بهذا المعنى المفاهيمي الخاص لايتم مقاربة العناصر اللغوية وغير اللغوية على أنها في حالة تجاور، وانما أجزاء من كل مترابط يضم عناصر لغوية وغير لغوية. فالخطاب يشكل وحدة كلية تتجاوز في معناها التفريق التقليدي بين اللغوي وغير اللغوي (Laclau, 2010) . فعند تحليل توجهات حزب سياسي معين فإننا بالضرورة سنعرض لعناصر ذات طابع لغوي مثل أدبياته وبرامجه ولكننا أيضا في ذات الوقت لايمكن لنا فصلها عن ممارسات وعناصر مؤسسية غير لغوية مثل أطره وبنيته التنظيمية وأذرعته في نشر هذه البرامج واستقطاب المؤيدين لأفكاره. وبالتالي لا تعود الإشارة إلى خطاب الحزب مقتصرة على أمر خطابي بالمعنى الدارج للكلمة أو "ذهني"(Laclau & Mouffe, 2001: 90) . ويضرب ديفيد هوارث، أحد أبرز الممثلين اليوم لمدرسة أسكس، المثل في الثاتشرية (نسبة لمارغريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا 1978– 1991م) بما أحتوت عليه من أفكار وسياسات وأفعال لما يمكن مقاربته كخطاب. فالثاتشرية لم تقتصر على مجموعة من الأفكار (الحرية، أولوية العائلة، تفوق القطاع الخاص الحزم في تطبيق القانون) فحسب، ولكنها أدخلت مجموعة من الممارسات مثل الخصخصة والحزم في السياسة الخارجية والقيادة الداخلية القوية. كما أنها اشتملت على توجهات لاعادة صياغة مؤسسات تتصل بالدولة البريطانية وحزب المحافظين. هذه الممارسات التي تتضمن عناصر لغوية وغير لغوية مترابطة معها هي ما يتخذ بكليتها في العملية التحليلية

مسمى "الخطاب الثاتشري"(Howarth, 2010:103) . ويمكن أن نتلمس نفس الفكرة عند مقاربة ما يسمى "الترامبية" (نسبة إلى دونالد ترامب) والتي ينبغي للمحلل السياسي أخذها على أنها تشير إل إطار واسع يربط بصورة جائزة contingent أفكار ممارسات مؤلفة منها تشكيلة خطابية تعمل كوحدة متمايزة رغم تباين مصادر هذه الأفكار والممارسات. (Sides et al., 2018)

وصاحب صياغة مفهوم الخطاب في مقاربة " مدرسة أسكس" توليد جملة من الأدوات التحليلية المتظافرة في إنتاج صياغة متكاملة له. وأهم هذه الأدوات التحليلية: التمفصل، نقاط الارتكاز، وعلاقات الإختلاف وعلاقات التكافؤ. وهي مفاهيم متداخلة ولكن لأغراض العرض والشرح سنتناول بشيئ من التفصيل كل منها على انفراد.

التمفصل:

تمثل فكرة التمفصلArticulation أو ما يمكن ترجمته أيضا بشيئ من التصرف " الممارسة الرابطة"، المنتجة لمعان جديدة من معطيات قائمة، ابتكارا نظريا مركزيا في صياغة "مدرسة أسكس" لمفهوم الخطاب السياسي. ومن الناحية المفاهيمية يمكن القول أن فكرة التمفصل جاءت لنقض فكرة الاستلزام المنطقي logical entailment التي سيطرت على النقد التقليدي للأيديلوجيات السياسية. فلقد انشغل النقد التقليدي بمنطلقاته الجوهرانية بموضوع الكشف عن ما تتسم به، في غالب الأحيان، الأيديلوجيات السياسية من عدم الاتساق المنطقي لموكوناتها، وتناقض بعض طروحاتها مع بعضها الآخر، ولكن دون دون اهتمام هذا النقد بتحليل قدرة هذه الأيديلوجيات على التحول نحو حركات جماهيرية فاعلة. ولعل الضعف التحليلي الأبرز في فكرة الاستلزام المنطقي عند سحبها إلى مجال دراسة الأيديولوجيات السياسية أنها تغفل التماسك الداخلي لهذه الأيديلوجيات وآليات انتاج خطابها وقدرته على اكتساب الأتباع الذين لايشعرون أنهم يدافعون عن رؤية متناقضة من الناحية المنطقية.

وينصرف فكرة التمفصل Articulation إلى "أي ممارسة تؤسس لعلاقة تربط بين عناصر مختلفة ينتج عنها تحوير في معناها أو دلالتها نتيجة هذه الممارسة الربطية" (Laclau & Mouffe, 2001: 105). من الواضح أن هذا التعريف مستمد من المقاربة البنيوية للعلامة اللغوية التي دشنها سوسيور والقائمة على فكرة أساسية مؤداها اعتبار اللغة نظام من الإختلافات تكتسب المفردات فيها هويتها بصورة علائقيةrelational والتي اكتسبت تأثيرا بالغا على مجمل الفكر في القرن العشرين وحتى اليوم من خلال تأكيدها على أن النظر إلى مسألة المعنى والهوية يكون "من حيث بعدها العلائقي (Relational) أكثر من تشديدها على البعد الجوهري" (ليتشة، 2008: ص13) . ولكن هذه المقاربة البنيوية حملت معها امكانية الانزلاق

إلى الجوهرانية حين سعت التوجهات البنيوية التي انبثقت منها، كما في حالة "البنيوية الأنثروبولجية" عند كلود ليفي – ستراوس على سبيل المثال، إلى النظر في إمكانية انغلاق النظام البنيوي على نفسه ما يسمح بتثبيت معنى كل عنصر تتشكل منه البنية حتى وإن تم مقاربته علائقيا. وبالفعل، كما يشير لاكلاو وموف "عندما تم ادخال النموذج اللساني إلى القطاع الأوسع من العلوم الإنسانية هيمن هذا التأثير النظاماتي systematicity حتى أضحت البنيوية نوع جديد من الجوهرانية يقوم على البحث عن البنيات الثاوية باعتبارها تشكل القوانين الحاكمة لأي تنوع محتمل" (Laclau & Mouffe, 2001:113) . إن ما نصفه بالمقاربة " ما بعد – البنيوية"، والتي تعتبر نظرية الخطاب محل هذه الدراسة أحد صياغاتها، تشكلت من خلال نقد هذا التصور المغلق للبنية (Gasche, 1986:144-5). فنقطة البداية المنهجية للمقاربة ما بعد–البنيوية تتمثل في القطيعة مع فكرة التشكل الكامل لمساحة بنيوية أو بنية ثابتة الدلالة، ولكنها تتضمن أيضا رفض العودة إلى ما قبل الدرس البنيوي الذي دشنه سوسيور وتصور معنى الوحدات اللغوية على أنها ذات معنى قابع فيها، وأن اللغة منظومة من الأسماء nomenclature التي تستمد معانيها من الإشارة إلى شيء خارجها. إن ما يميز منهجيا المقاربة ما بعد –البنيوية هو انطلاقها من النظر إلى العلامة (وهذه تتجاوز العلامة اللغوية بالمعنى الضيق إلى كل ما حمل دلالة من علامات إجتماعية وسياسية ...وهلم جرا) على أنها أسم "لإنشطار يستحيل لحمه بين المدلول والدال"(Laclau & Mouffe, 2001:113).
ويحمل هذا التطور المنهجي– حسب مدرسة أسكس– أهمية بالغة للتحليل السياسي فهو يدشن الأرضية النظرية لفكرة استحالة انغلاق الدلالة السياسية على معنى ثابت يلحم بصورة نهائية الصلة بين الدال والمدلول. بل أن هذا التطور المنهجي يفضي إلى إدراك منهجي جديدة لحقيقة انتشار أو تكاثر "الدوال العائمة" في الفضاء السياسي، ويجعل ممكننا النظر إلى مناط المنافسة السياسية على أنها تدور حول محاولات بين قوى (خطابات) سياسية متنافسة أو متنازعة للتثبيت الجزئي لهذه الدوال وضمها إلى تشكيلتها الخطابية. وكما يشير لاكلاو فالصراعات حول تثبيت معنى دال مثل " الديمقراطية"، على سبيل المثال، (من خلال ممارسات لغوية وغير لغوية) يعتبر مركزيا لفهم وتفسير معنى الحياة السياسية في عالمنا المعاصر (Laclau & Howarth, 2015:28).

وفي المحصلة يبرز الخطاب السياسي في صياغة "مدرسة أسكس" للمفهوم ليعبر عن بنية مترابطة ليس بفعل الإستتباع المنطقي للعناصر المكونة له، فلا يوجد على سبيل المثال في فكرة الوطنية ما يستلزم بالضرورة المنطقية فكرة الليبرالية، لكن خطابا وطنيا –ليبراليا يمكن أن يربط

بينهما بدلالات ستكون مختلفة لكل منهما عن تلك التي يمفصلها خطاب وطني-إشتراكي-ليبرالي. التمفصل بالضرورة ممارسة خلاقة لأنها تنتج معاني جديدة من معطيات قائمة. وبالتالي فمن المألوف أن نجد أن دوالا سياسية رئيسة مثل الوطنية تتخذ معان متباينة حد التضاد عندما يتم مفصلتها مع عناصر أخرى في خطاب يميني عنها في خطاب يساري. بكلمات أخرى، فيما تنحصر حدود ما يمكن إعتباره من منظور جوهراني قوميا أو ديمقراطيا أو ليبراليا أو إشتراكيا أو إسلامويا منحصرا في تمثيل محدد للظاهرة، ولا يمكن تغييره بدون أن تفقد هذه الظاهرة هويتها أو حقيقتها، فإنه في هذه المقاربة البديلة، القائمة على مفهوم التمفصل بصيغته ما بعد البنيوية، يأخذ المعنى طابعا سياقيا وتكتسب الهويات السياسية دلالات علائقية، ما يجعلها من حيث المبدأ مفتوحة على صياغات عديدة. فلا يوجد دال أو هوية سياسية منغلقة على معنى ثابت ومستقر بصفة نهائية.

وتأخذ عملية الربط العلائقي (التمفصل) طابعها السياسي من كونها تتم في إطار التنازع بين خطابات متنافسة لإعطاء مضامين مختلفة لنفس الدوال. ولعل التنازع على ما تعنيه "المصلحة الوطنية"، أو "العدالة الاجتماعية" أو "الحرية" أو "المساواة" وغيرها من الدوال السياسية المفتاحية تشكل أمثلة بارزة على الطابع السياسي للممارسة التمفصلية. وبما أن دلالة هذه الدوال لايمكن تثبيتها لمرة واحدة وإلى الأبد، فهذا يجعل من عملية التمفصل بالضرورة مرحلية وجزئية. أما ما تظل محتفظة به من معنى يحمل أثر التمفصلات السابقة، فإنه أقرب ما يكون لما وصفه دريدا "الحد الأدنى المتبقي" **minimal remainder** (Smith, 2012: 106) وليس جوهرا مستمرا يملك القدرة على تحديد هوية العنصر الخطابي بصورة مسبقة.

وتتم عملية التمفصل من خلال نقاط ارتكاز **Nodal Points** ينهض عليها الخطاب السياسي وترتبط من خلالها عناصر مختلفة لتؤلف تشكيلة دلالية متمايزة. ويعمل هذا الترابط المتمايز الذي تحدثه نقاط الارتكاز على رسم حدود سياسية تفصل بين داخل الخطاب وخارجه. وبالتالي فان مقاربة " مدرسة أسكس" للخطاب السياسي تؤكد على الانغلاق الجزئي للهوية والتثبيت الجزئي للمعنى وليس السيولة التامة للمعنى والهوية التي اتسمت بها بعض المقاربات ما بعد-الحداثية. فكل خطاب سياسي يتشكل من عناصر مثبتة داخله يسمونها لحظات **moments** وأخرى عائمة يتم العمل على ادخالها فيه تسمى عناصر**elements**. فعلى سبيل المثال عند النظر في خطاب الإخوان المسلمين في أربعينات القرن الماضي (Lia, 2010; Mitchell, 1993) نجد أن عددا من الدوال ذات الحضور الرئيسي في الحقل السياسي(الخطابي) المصري مثل الوطنية، الديمقراطية، الحرية، العدالة وهلم جرا اكتسبت معان جديدة عند مفصلتها حول نقطة الإرتكاز"الإسلام" كما أنتجه الخطاب الإخواني. وبالتالي، فنتيجة

لتدخل نقطة الإرتكاز هذه، تحولت هذه العناصر العائمة في الحقل السياسي المصري انذاك إلى لحظات مكونة للخطاب الإخواني حينها ولكن بدلالات مغايرة لتلك التي تحملها هذه الدوال في خطاب حزب الوفد على سبيل المثال. ومن المهم التأكيد على أن قدرة أي خطاب على تثبيت معاني الدوال الرئيسة في الحقل السياسي هي قدرة جزئية، اذ يبقى دوما فائضا من المعنى تتمكن من خلاله خطابات منافسة على انتاج معان مغايرة للدوال المركزية.

تحمل المنافسة مع الخطابات الأخرى ومنازعتها في الهيمنة على الفضاء السياسي من خلال الممارسات التمفصلية **articulatory practices** بعدا تأسيسيا في تشكيل هوية الخطاب وتمنحه طابعه السياسي. ويتصل بذلك أن الخصم السياسي (الآخر) يملك أهمية مركزية في تحليل " مدرسة أسكس" حيث يكتسب طابعا تكوينيا في تشكيل الخطاب السياسي. وتوظف مقاربة "مدرسة أسكس" فكرة دريدا عن "الخارج المكون" **constitutive outside** (Staten, 1985:18) لتنظير هذا البعد التكويني للخصم السياسي. فالخصم السياسي يقوم بدور مزدوج. فمن جهة يتقوم الخطاب لمجابهة الخصم بوصفه تهديدا. ولكن، من جهة أخرى، بدون وجود هذا الخصم لا معنى للتعبئة السياسية التي تشكل الخطاب. ولا شك أن الخبرة السياسية تشير إلى أن الاستشعار المشترك بوجود خصم واضح والإجماع على تعيينه هو بمثابة الرابطة الحيوية التي تجعل أي تكتل سياسي يتحرك كوحدة مترابطة على الرغم من التباينات داخله. ويمكن لهذه الفكرة ان تشكل نقطة انطلاق تحليلية مركزية في تفسير التحولات التي يشهدها على سبيل المثال خطاب "الإسلام السياسي" عندما يتحول في المواجهة من الخصومة لخطاب ليبرالي إلى الخصومة مع خطاب قومي أو آخر شيوعي وان بدى أنه يستخدم ذات العناصر والمفردات. فالفحص التحليلي سيتوصل أن هذه المفردات تحمل دلالات مختلفة تبعا للخطاب الذي ينازعه أو يناهضه الخطاب الإسلاموي.

تصنيف الخطابات السياسية:

تدفع" مدرسة أسكس" بتصنيفين أساسيين للخطابات السياسية يقومان على آليتين مختلفتين لتشكل وتحليل المساحات السياسية. يغلب على آلية إنتاج الصنف الأول ما يسمونه " منطق التكافؤ" **logic of equivalence**، فيما يغلب على الصنف الثاني آلية " منطق الإختلاف" **logic of difference**. يشير الصنف الأول إلى تلك الخطابات التي تتسم بها الحراكات الشعبوية والجماهيرية الواسعة حيث تهيمن عليها فكرة انقسام الساحة السياسية بين من تصفهم " الشعب" في مواجهة النخبة والوضع القائم، وتنحو في كسب الأتباع إلى العمل على تقسيم الحقل الخطابي (الفضاء السياسي) برمته إلى جبهتين متنازعتين. برز هذا النمط من التعبئة السياسيةعلى الساحة الأوروبية في القرن التاسع عشر من خلال القسمة الأساسية بين "

الشعب" و "النظام القديم" التي دشنتها الثورة الفرنسية، واكتسب حضورا كبيرا ومستمرا، بأشكال مختلفة، في "العالم الثالث"، ويشهد اليوم من خلال الخطابات الشعبوية تناميا متزايدا في أوروبا. (Fukuyama, 2018) ولعل هذا النمط من الخطاب يتجسد في حدوده القصوى في الحركات المهدوية millenarian movements (وأشباهها مثل داعش) حيث ينبني على مفاصلة حادة بين "نحن" و "هم". فلا عنصر في منظومة التكافؤ تدخل في علاقة سوى علاقة تضاد مع العناصر الأخرى في المنظومة المقابلة(Laclau & Mouffe, 2001:129-30) .

يتأسس الخيط الناظم لهذا النمط من هذا الخطابات، وأبرزها الخطاب الشعبوي، من خلال إقامة علاقة تكافؤ بين جماعات ومطالب سياسية مختلفة هي في الأصل مستقلة عن بعضها البعض، وتوليفها داخل الخطاب بإعتبارها متكافأة في مناهضتها للوضع القائم (Laclau & Howarth, 2015: 69). إن فعل انشاء علاقة تكافؤ بين مطالب وهويات مختلفة واعتبارها مرتبطة مع بعضها البعض هو ما يجعل منها توليفة جامعة، وليس أن هذه المطالب والأهداف بطبيعتها مرتبطة ببعضها البعض أو تصب بصورة تلقائية في بعضها البعض. فالذي يوحدها هو أنها اكتسبت بفعل منطق التكافؤ صفة ان كلا منها بات مناظرا للآخر ومرتبطا به في مواجهة النظام القائم. وبالتالي، فإن ما يوحد هذه المطالب والجماعات الرافعة لها لا ينبغي إدراكه على أنه شيء ملموس يشتركون فيه جميعا و يؤسس لوحدتهم، و لكنه شيئ سلبي: مواجهتهم لعدو مشترك. وكما أوضح لاكلاو في دراسته النظرية عن الشعبوبية فإن قدرة خطاب سياسي على انشاء سلسلة من المتكافئات بين تطلعات مختلفة لكل منها رافعته الإجتماعية وصولا بها إلى حالة المطالب الشعبية العامة ورافعة موحدة تطلق على نفسها " الشعب" هو الذي ينتج الوحدة الشعبية وليس العكس(Laclau, 2005:133) . فمن خلال مفهوم منطق التكافؤ يكشف النظر التحليلي ما بعد-البنيوي أن الوحدة القائمة بين الجماعات المناهضة للوضع القائم عند توسع المعارضة له هي وحدة رمزية انتجها فعل سياسي وليست، على سبيل المثال، نتاج معطى بنيوي سابق على تشكل الخطاب السياسي المعبر عنها مثل الطبقة أو الأمة الخ... وبالمقارنة نجد أن المنظور الماركسي، على سبيل المثال، يرى في وحدة الطبقة نتيجة لقوانين حركة القاعدة الإقتصادية، فيما تفترض الأيديلوجيات القومية أن الهوية السياسية للأمة سابقة في وجودها على ظهور الخطاب القومي، وتنحو نظرية الخيار العقلاني والتوجهات الليبرالية في التحليل إلى اعتبار أن الجماعات السياسية والمصالح التي تسعى لتحقيقها داخل النظام السياسي سابقة في وجودها "الموضوعي" على ظهور الخطابات التي تشكلها.

وفي حين تتسم المساحة السياسية التي يسود فيها الخطابات التي يحكمها منطق التكافؤ بالتبسيط كونها تدور حول منازعة كبرى تقسمها أفقيا بين جبهتين عريضتين، فإن المساحة

السياسية التي يسود فيها منطق الاختلاف تتسم بالتعقيد وتعدد نقاط التنازع فيها. ولكن التنازع السياسي، في الخطابات التي يسود فيها المنطق الأخير، يكون محصورا في نطاق محدود لا يمتد إلى محاولة تقسيم المجتمع أفقيا إلى جبهتين متنازعتين. وتشكل الحراكات السياسية التي تدور حول مطالب فئوية، مثل المطالب النقابية بتحسين شروط العمل للأعضاء الذين تمثلهم، أو المطالب الحقوقية لفئة من المجتمع، أمثلة على خطابات سياسية لاتسعى لتحقيق أهدافها من خلال العمل على بناء جبهات عريضة مناهضة للنظام القائم برمته. وعلاوة على ذلك، فإن اشتغال منطق الإختلاف يمكن تلمسه كما يشير هوارث (Howarth, 2013: 203) في الاستراتيجيات التي يتبعها من هم في السلطة ومراكز القوة لتفتيت المعارضة والمطالب الموجهة لهم بطريقة لا تغير بصورة جذرية أسس النظام نفسه. فالآلية mechanism الرئيسة لمنطق الاختلاف تتجسد في عملية فك ارتباط disarticulation سلسلة المطالب والهويات المناهضة للنظام السياسي عن بعضها البعض والتعامل المتفاوت معها عن طريق أنماط متعددة تتراوح بين قبول ببعض هذه المطالب ومأسستها داخل الوضع القائم أو حرف التركيز عنها أو النقض المباشر لها، ولكن في المحصلة تحويل حاملي هذه المطالب من منازعين جذريين للسلطة إلى جزء، وإن كان مختلفا، من النظام العام القائم. ولعل تجربة الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، أو الأحزاب الشيوعية في بعض البلدان العربية من خلال إقامة ما يسمى " الجبهات الوطنية" في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكذلك ادخال الأحزاب "الإسلامية" في العقود الأخيرة في النظام السياسي لغير بلد عربي، تشكل أمثلة قابلة للتحليل غير الجوهراني من خلال منطق الإختلاف. وبتعبير آخر يمكن القول إن اشتغال منطق الاختلاف يظهر عادة من خلال إستراتيجيات سياسية تقوم على الاستدخال والإدماج أو حتى الاحتواء الاستيعابي co-optation (وجميعها قد تشتمل على تقديم بعض الإغراءات أو التنازلات) للمطالب الموجهة للنظام السياسي بطريقة تكسر حدتها. كما أنه قد يتضمن انفتاحا وتعديدا للنظام القائم بحيث يكون مفتوحا للتطلعات والمطالب الجديدة وتجعله قادرا على الاستيعاب الناجح لقوى مختلفة عنه من خلال امتصاص مناهضتها له وصولا إلى حالة تجعلها تكف عن أن تكون في حالة نزاع جذري معه.

الخاتمة:

عرضت هذه الدراسة للخطوط العريضة لصياغة أصيلة لمفهوم الخطاب السياسي دفعت بها " مدرسة أسكس لتحليل الخطاب السياسي" ضمن مقاربة مستجدة تسعى لاختطاط أفق جديد

للتحليل السياسي يتغذى على التطورات المنهجية المعاصرة ولاسيما ما بعد البنيوية. وكان من نتائج هذه المقاربة المركبة، ولاسيما مفهومها عن " الخطاب"، تحريك بعض المياه الراكدة في حقل التحليل السياسي، وخصوصا في مجال تحليل الهويات السياسية الجماعية من حيث آليات تشكلها وتوسعها وتحولاتها. ولم يكن غريبا أن تستثير هذه المقاربة الجديدة اهتماما واسعا و نقاشا مستمرا وتطبيقات عملية تسترشد بطروحاتها النظرية. ويمكن القول أن الساحة السياسية العربية بما تشهده من تحولات كبيرة ومتسارعة في مجال تكوين الهويات الجماعية تمثل أرضية مواتية للإستفادة من هذه المقاربة وإثرائها في آن واحد، خصوصا وأن مقاربة "مدرسة أسكس" للخطاب السياسي لاتقدم نفسها على أنها نظرية كاملة مغلقة، ومنحصرة بالضرورة بحيز جغرافي أو سياق سياسي وثقافي بعينه، بل بإعتبارها عدة نظرية مفتوحة على التطوير والتعديل المستوعب للتطورات والرهانات النظرية المعاصرة.

المراجع العربية

محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ط2، 1985)

عبدالله العروي، **مفهوم الإيديولوجيا** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1988)

عبدالله العروي، **مفهوم التاريخ** ج1(ط4)، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2017)

لودفيك فتغنشتاين، **تحقيقات فلسفية**، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)

جون ليشته، **خمسون مفكرا أساسيا معاصرا: من البنيوية إلى ما بعد البنيوية**، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)

توماس س. كون، **بنية الثورات العلمية، ترجمة حيدر حاج حسين** (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)

جان لابلانش و ج.ب. بونتالياس، **معجم مصطلحات التحليل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع**، ط4 **2002)**

جوناثان كلر، فرديناند دي سوسير، **مبادئ اللسانيات الحديثة وعلم العلامات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2000)

السيد ولد أباه، **التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو** (بيروت: دار المنتخب العربي، 1994)

عادل ضاهر، **نقد الفكر السياسي في الغرب**. (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2018)

محمد حديدي، **الحداثة ومابعد الحداثة في فلسفة ريتشارد رورتي**. (بيروت: الدار العربية للعلوم 2008)

محمدى حافظ دياب، **سيد قطب: الخطاب والأيديلوجيا**، (بيروت: دار الطليعة، 1988)

ميشل فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة د. محمد سبيلا **(بيروت: دار التنوير**، 2007)

المراجع الأجنبية

Arditi, B. (2007). "Post-Hegemony: Politics Outside the Usual Post-Marxist Paradigm". *Contemporary Politics*, *13*(3), 205-226.

Arditi, B. (2010). "Review Essay: Populism is Hegemony is Politics? On Ernesto Laclau's On Populist Reason". *Constellations*, *17*(3), 488-497.

Becker, Jessica, "Speaking to The Wall: Recon Conceptualizing the US-Mexico Border "Wall" from the perspective of a Realist and Constructivist Theoretical Framework in International Relations" *Journal of Borderlands Studies*, June, 2018, pp. 1-13

Critchley, S., and Marchart, O. (ed.) (2006). *Laclau: A Critical Reader*. London: Routledge.

Foucault, M. (1973). *The Order of Things*. New York: Vintage Books.

Fukuyama, F. (2018). *Identity*. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Harris, R. (2016). *Language, Saussure and Wittgenstein*. London: Routledge.

Howarth, D. (2010). *Discourse*. Maidenhead: Open Univ. Press.

Howarth, D. (2013). *Poststructuralism and After*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Howarth, D. (ed). (2015). *Ernesto Laclau*. London: Routledge.

Howarth, D., Norval, A., and Stavrakakis, Y. (2009). *Discourse Theory and Political Analysis*. Manchester: Manchester University Press.

Howarth, D., Torfing, J. (2005). *Discourse theory in European politics*. New York: Palgrave Macmillan.

Jonathan Culler .(1985). ***Saussure***. London, Fontana/Collins.

Laclau, E. (2005). ***On Populist Reason***. London: Verso.

Laclau, E. (2010). ***New Reflections on the Revolution of Our Time***. London: Verso.

Laclau, E., and Mouffe, C. (2001). ***Hegemony and Socialist Strategy***. London: Verso.

Lia, B. (2010). ***The Society of the Muslim Brothers in Egypt***. Reading: Ithaca Press.

Martin, J. (2005). ***Discourse***. In L. Mackenzie (Ed.) Political Concepts: A Reader and Guide. (pp.553-564). Edinburgh: Edinburgh University Press

Mitchell, R. (1993). ***The Society of The Muslim Brothers***. New York: Oxford University Press.

Mouffe, C. (1979). ***Gramsci and Marxist Theory***. London: Routledge & Kegan Paul.

Norval, A., and Howarth, D. (2016). ***South Africa in Transition***. London: Palgrave Macmillan Limited.

Rorty, R. (1992). ***The Linguistic Turn***. Chicago: Univ. of Chicago Press.

Sides, J. and Tesler, M. and Vavreck, L. (2018) ***Identity Crisis: The 2016 Presidential Campaign & the Battle for the Meaning of America***. Princeton: Princeton University Press

Smith, A. (2012). *Laclau and Mouffe*. Hoboken: Taylor and Francis.

Staten, H. (1985). *Wittgenstein and Derrida*. Oxford: B. Blackwell.

Torfing, J. (2003). *New Theories of Discourse*. Oxford: Blackwell.

Townsend, J. (2003). "Discourse Theory and Political Analysis: A New Paradigm from the Essex School?". *The British Journal of Politics and International Relations*, *5*(1), 129-142